

## الفصل الرابع

### القطاع الصناعي

#### نظرة عامة

سجل الناتج الصناعي المحلي للدول العربية نمواً بنسبة تقدر بحوالي 30.7 في المائة في عام 2011 مقارنة مع معدل نمو وصل إلى حوالي 27.3 في المائة في عام 2010. ويرجع هذا النمو بالأساس إلى نمو القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية للدول العربية بنسبة 35.2 في المائة، إثر تزايد الطلب العالمي على النفط وارتفاع متوسط أسعاره خلال عام 2011. كما ارتفعت القيمة المضافة للصناعات التحويلية بنسبة بلغت 13.5 في المائة في عام 2011، وذلك مقارنة مع نسبة نمو بحوالي 13.8 في المائة في عام 2010.

وفي جانب التطورات في الصناعات الاستخراجية غير النفطية، تصدرت موريتانيا قائمة الدول العربية المنتجة للحديد، واحتلت المغرب مرتبة ثاني أكبر دولة منتجة للفوسفات في العالم، وفقاً لأحدث بيان متاح لعام 2010. وبالنسبة للتطورات في الصناعات التحويلية، فقد ارتفع الإنتاج الفعلي للدول العربية من الأسمدة من حوالي 43.1 مليون طن في عام 2009 إلى حوالي 48.5 مليون طن في عام 2010. وفي مجال تنافسية الصناعات التحويلية العربية، يشير مؤشر الميزة النسبية المعروف بمؤشر التخصص لبلانسا والمحتسب عن عام 2010 أن لبعض الدول العربية ميزة نسبية في عدد من المنتجات الصناعية، منها الأسمدة في الأردن والمغرب وتونس، وصناعة الأسماك في موريتانيا والمغرب واليمن، والألمنيوم في البحرين والإمارات.

#### الناتج الصناعي

بلغ إجمالي الناتج المحلي لقطاع الصناعة في الدول العربية كمجموعة حوالي 1,175 مليار دولار في عام 2011 مقارنة بحوالي 899 مليار دولار في عام 2010، وهو ما يمثل نمواً نسبته 30.7 في المائة. ويرجع ذلك أساساً إلى ارتفاع قيمة ناتج الصناعة الإخراجية خلال عام 2011، بسبب زيادة متوسط أسعار النفط وإنتاجه، مقارنة مع عام 2010. وشكلت المساهمة الإجمالية للقطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في عام 2011 نسبة 49.7 في المائة مقارنة بنسبة 44.9 في المائة في عام 2010. وقد تراوحت مساهمة القطاع الصناعي في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011 بين حوالي 46.6 في المائة و 67.6 في المائة في دول مجلس التعاون الخليجي. وارتفعت مساهمة الصناعة الإخراجية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة من نسبة 35.5 في المائة

في عام 2010 إلى 40.7 في المائة في عام 2011، أما مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة، فقد تراجعت قليلاً من نسبة 9.4 في المائة في عام 2010 إلى 9.0 في المائة في عام 2011، الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1)  
قيمة الناتج الصناعي العربي (بالأسعار الجارية)  
(2011-2005)

(مليار دولار)

إجمالي القطاع الصناعي			الصناعة التحويلية			الصناعة الإستخراجية			السنة
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	معدل النمو السنوي (%)	القيمة المضافة	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	معدل النمو السنوي (%)	القيمة المضافة	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	معدل النمو السنوي (%)	القيمة المضافة	
47.7	36.5	550.4	9.5	10.3	109.8	38.2	45.1	440.6	2005
48.8	21.5	668.5	9.0	12.6	123.6	39.7	23.7	544.9	2006
47.6	13.0	755.6	8.8	13.1	139.8	38.8	13.0	615.8	2007
51.7	36.7	1032.9	8.3	19.3	166.8	43.3	40.6	866.1	2008
40.7	31.6 -	706.5	9.5	-1.0	165.2	31.2	37.5-	541.4	2009
44.9	27.3	899.2	9.4	13.8	188.0	35.5	31.4	711.2	2010
49.7	30.7	1,175.0	9.0	13.5	213.4	40.7	35.2	961.6	2011

المصدر: الملاحق (2/2) و(1/4) و(2/4) و(3/4).

بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الصناعي في الدول العربية في عام 2011 حوالي 3,341 دولار، أي بمعدل نمو بلغ حوالي 15.0 في المائة بالمقارنة مع عام 2010. وتفاوت هذا المتوسط بين الدول العربية خلال عام 2011، إذ بلغ حوالي 62,820 دولار في قطر، وتراوح بين 8,674 دولار و 29,757 دولار في بقية دول مجلس التعاون الخليجي. كما تراوح بين 30 دولار و 3,478 دولار في الدول العربية الأخرى، وبلغت الكفاءة الاقتصادية الصناعية العربية<sup>(1)</sup> حوالي 2.7 في المائة في عام 2010، الملحق (4/4).

#### الصناعات الإستخراجية<sup>(2)</sup>

تشمل الصناعات الإستخراجية في الدول العربية استخراج النفط والغاز الطبيعي وخامات المعادن مثل الحديد والزنك والنحاس والذهب، وكذلك الخامات غير المعدنية مثل الفوسفات والبوتاس، بالإضافة إلى المحاجر. ويشكل استخراج النفط والغاز الطبيعي محور النشاط الاقتصادي والمصدر الرئيسي للناتج المحلي الإجمالي في عدة دول عربية. وفي عام 2011، بلغت القيمة المضافة للصناعات الإستخراجية في الدول العربية كمجموعة حوالي 961.6 مليار دولار، كما

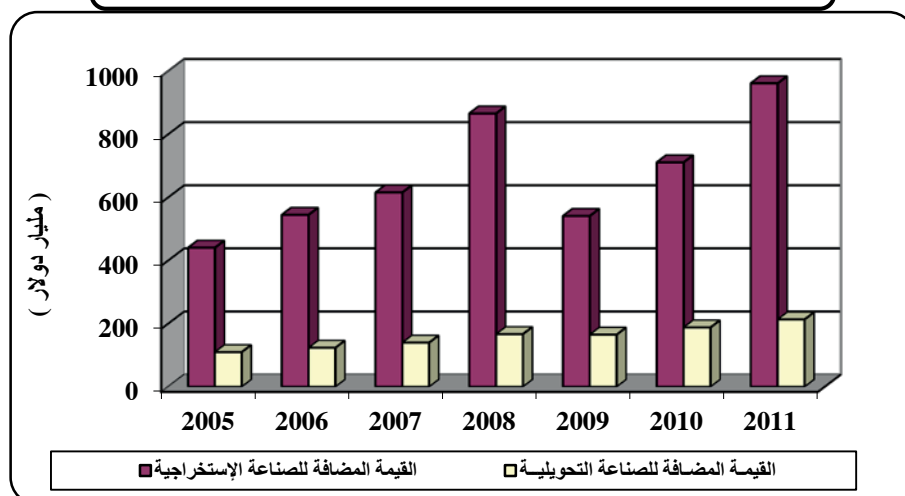
(1) الكفاءة الاقتصادية الصناعية تساوي الناتج المحلي الصناعي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي مقسوماً على القوة العاملة الصناعية كنسبة مئوية من إجمالي القوة العاملة.

(2) أنظر الفصل الخامس من هذا التقرير للمزيد من التفاصيل عن صناعة النفط والغاز الطبيعي.

ارتفعت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 35.5 في المائة عام 2010 إلى حوالي 40.7 في المائة عام 2011.

وعلى صعيد الدول فرادى، فقد تحسن أداء الصناعات الاستخراجية في عام 2011 في جميع الدول العربية باستثناء السودان وسورية وليبيا نظراً للظروف التي مرت بها هذه الدول. وقد سجلت كل من العراق والكويت وقطر أعلى نسب نمو للقيمة المضافة للصناعات الاستخراجية بلغت 58.7 في المائة و55.1 في المائة و52 في المائة على التوالي. وارتفعت أيضاً القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية في كل من السعودية والإمارات والبحرين بنسبة بلغت 48.2 في المائة و47.8 في المائة و43.1 في المائة على التوالي. وسجلت كل من عمان والأردن والجزائر زيادة بنسبة 36.7 في المائة و29.2 في المائة و26.6 في المائة على التوالي، الملحق (1/4) والشكل (1).

الشكل (1): تطور القيمة المضافة لكل من الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية في الدول العربية خلال الفترة (2005-2011)



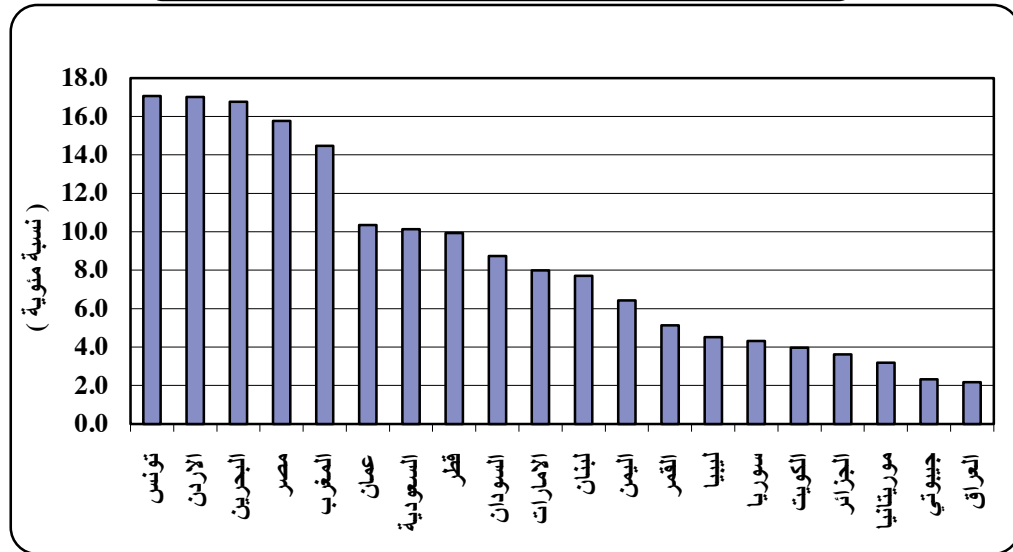
المصدر: الملحقان (1/4) و(2/4).

### الصناعات التحويلية

بلغت القيمة المضافة للصناعات التحويلية حوالي 213.4 مليار دولار في عام 2011 مقارنة بحوالي 188.0 مليار دولار في عام 2010. وقد حققت عدة دول عربية نمواً جيداً في ناتج الصناعات التحويلية في عام 2011، بلغت نسبته في كل من قطر والبحرين والجزائر والسعودية 27.5 في المائة و27.9 في المائة و28.5 في المائة و30.6 في المائة على التوالي، وسجل القطاع نمواً بنسبة 17.5 في المائة في عمان و10.7 في المائة في الأردن. وكان لتباطؤ نمو قطاع الصناعات التحويلية في بعض الدول العربية أثره السلبي على المؤشرات الاجتماعية في تلك الدول وخاصة على مستوى البطالة. كما أن تراجع أداء هذه الصناعات قد تسبب ولو بصورة جزئية في استمرار معدلات البطالة المرتفعة في عدد من الدول العربية خلال عامي 2010 و 2011، الملحق (2/4).

وفيما يتعلق بمساهمة القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة، فقد بلغت حوالي 9.0 في المائة في عام 2011 مقارنة بحوالي 9.4 في المائة في عام 2010. وتعتبر هذه النسبة متدنية بالمقارنة مع مثيلاتها في دول منطقة اليورو وكوريا الجنوبية والصين والهند، حيث بلغت في عام 2010 حوالي 17 في المائة و 31 في المائة و 30 في المائة و 14 في المائة على التوالي. وعلى مستوى الدول العربية فرادى، فقد سجلت مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي أعلى مستوى لها في كل من الأردن والبحرين وتونس بنسبة تقارب 17 في المائة، تلتها كل من مصر والمغرب بنسبة 15.8 في المائة و 14.5 في المائة على التوالي، فيما تراوحت المساهمة في باقي الدول العربية بين 2.3 في المائة في جيبوتي و 10.3 في المائة في عمان، الملحق (3/4) والشكل (2).

الشكل (2): مساهمة القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية عام 2011



المصدر: الملحق (3/4).

### العمالة في القطاع الصناعي

مثلت العمالة الصناعية في الدول العربية كمجموعة حوالي 16.9 في المائة من العمالة الكلية العربية في عام 2010 بالمقارنة مع 17.6 في المائة في عام 2009، وتفاوتت نسبة العاملين في القطاع الصناعي إلى إجمالي عدد العاملين في كافة القطاعات من دولة لأخرى، إذ تجاوزت هذه النسبة نصف إجمالي عدد العاملين في قطر، وتراوحت بين 21.9 في المائة و 33.1 في المائة في ليبيا ومصر والبحرين ولبنان وتونس وسوريا والجزائر والمغرب، وبين 13.0 في المائة و 19.3 في المائة في الأردن والكويت والعراق والسعودية، وكانت هذه النسبة أقل من 10 في المائة في كل من الإمارات واليمن وجيبوتي وعمان والسودان وموريتانيا، الملحق (17/2).

### التطورات في الصناعات الإستخراجية

بالنسبة للصناعات الإستخراجية النفطية، تشير بعض المصادر إلى أن الاستثمارات المقدره في قطاع الصناعات الإستخراجية في دول الشرق الأوسط التي لديها احتياطات كبيرة من النفط تبلغ حوالي 229 مليار دولار. فعلى سبيل المثال تبلغ التكلفة المقدره لتطوير حقول نفط القرنة في غرب العراق حوالي 54.5 مليار دولار، وذلك لزيادة القدرة الإنتاجية من حقل القرنة-1 إلى حوالي 2.25 مليون برميل في اليوم، ومن حقل القرنة-2 إلى حوالي 1.8 مليون برميل في اليوم. والجدير بالذكر أن حقول نفط القرنة-1 والقرنة-2 تحتوي على مخزون من النفط يقدر بحوالي 43 مليار برميل. كما أن في منطقة البصرة بالعراق يوجد حقل مجنون النفطي والذي يحتوي على حوالي 25 مليار برميل، وجاري العمل على تطوير الإنتاج في ذلك الحقل لكي يصل إلى 1.8 مليون برميل في اليوم، وتقدر تكلفة تطوير حقل مجنون بحوالي 20 مليار دولار. وفي الإمارات، جاري العمل على تطوير حقل زاكوم لرفع إنتاجه إلى حوالي 750 ألف برميل في اليوم في عام 2015، وتقدر تكلفة تطويره بحوالي 15 مليار دولار<sup>(3)</sup>.

وفيما يتعلق بالصناعات الإستخراجية غير النفطية، تصدرت موريتانيا قائمة الدول العربية المنتجة للحديد إذ بلغت طاقتها الإنتاجية نحو 13.8 مليون طن/سنة في عام 2010 تليها الجزائر بطاقة إنتاجية نحو 4.5 مليون طن/سنة تليها مصر بطاقة إنتاجية نحو 2.9 مليون طن/سنة. وتعتبر المغرب ثاني دولة على مستوى العالم في إنتاج الفوسفات المستخدم في صناعة الأسمدة والمواد الكيماوية حيث بلغت طاقتها الإنتاجية من صخر الفوسفات نحو 27.6 مليون طن/سنة عام 2010. وتعززم السودان استكشاف واستخراج الذهب من مناجم موزعة على مناطق مختلفة بمشاركة شركات أجنبية، بعد أن بينت الاستكشافات الأولية توفر الذهب بكميات تجارية في هذه المناجم، الملحق (5/4).

### التطورات في الصناعات التحويلية

تتضمن الصناعات التحويلية صناعات مواد البناء (مثل الأسمنت والحديد والصلب والألمنيوم)، والصناعات الهيدروكربونية (صناعات التكرير والبتروكيماويات والغاز)، بالإضافة إلى صناعة الأسمدة والسكر.

#### صناعات مواد البناء

**الأسمنت:** ارتفعت الطاقة التصميمية لإنتاج الأسمنت في الدول العربية من حوالي 204.7 مليون طن في عام 2008 إلى حوالي 219.9 مليون طن في عام 2009. كما ارتفعت الطاقة التصميمية لإنتاج الكلنكر من حوالي 181.8 مليون طن في عام 2008 إلى حوالي 191.5 مليون طن في عام 2009. ويعود السبب في نمو الطاقة التصميمية للأسمنت والكلنكر إلى النمو في قطاع التشييد في الدول العربية، حيث ارتفع ناتجه من حوالي 109.1 مليار دولار في عام 2010 إلى

(3) arabianOilandGas.com.

حوالي 116.6 مليار دولار في عام 2011 أي بنسبة زيادة بلغت 6.9 في المائة. ومن جانب آخر، انخفض الإنتاج الفعلي للأسمنت من حوالي 167.7 مليون طن في عام 2008 إلى حوالي 153.5 مليون طن في عام 2009، كما انخفض الإنتاج الفعلي للكلنكر من حوالي 150.8 مليون طن إلى حوالي 138.5 مليون طن خلال الفترة ذاتها. ويعود السبب في انخفاض الإنتاج الفعلي لكل من الأسمنت والكلنكر إلى انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية على الطلب، الملحقان (6/4) و (7/4).

ويبلغ معدل استهلاك الفرد للأسمنت في الدول العربية في عام 2010 حوالي 700 كجم مقارنة بمعدل الاستهلاك العالمي لنفس السنة والذي يقدر بحوالي 486 كجم للفرد. وقد بلغ هذا المعدل على وجه الخصوص في دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2010 حوالي 1584 كجم، ويرجع سبب ذلك إلى النشاط الذي شهده قطاعا التشييد والبناء في هذه الدول<sup>(4)</sup>.

وفي مجال الأسعار، انخفض متوسط سعر الأسمنت في دول مجلس التعاون الخليجي من حوالي 73.8 دولار للطن في عام 2009 إلى حوالي 68.3 دولار للطن في عام 2010، أي بنسبة بلغت حوالي 7.5 في المائة، وذلك بسبب الانخفاض في الطلب على الأسمنت. وبلغت أعلى نسبة انخفاض في الإمارات إذ تدنى متوسط سعر الأسمنت من حوالي 70 دولار للطن في عام 2009 إلى حوالي 51 دولار للطن في عام 2010، أي بنسبة بلغت حوالي 27 في المائة، ويعود سبب ذلك إلى توفر كميات كبيرة من الأسمنت بالإضافة إلى التأخر في تنفيذ وإلغاء عدد من المشاريع الإنشائية. والجدير بالذكر أن متوسط معدل النمو السنوي لسعر الأسمنت في دول مجلس التعاون الخليجي بلغ حوالي 1.5 في المائة خلال الفترة 2005-2010<sup>(5)</sup>.

وعلى صعيد التطورات في مجال صناعة الأسمنت في الدول العربية، فقد تقرر تأجيل بدء عمل الخط الجديد الخامس لأسمنت ينبع في السعودية والذي تبلغ طاقته الإنتاجية حوالي 3.2 مليون طن/سنوياً، وذلك لعدم توفر المخصصات المالية للوقود اللازم للإنتاج. وفي مصر، وافقت وزارة الدولة لشئون البيئة على مشروع إنتاج الأسمنت بطاقة 2.3 مليون طن/سنوياً في محافظة شمال سيناء، وسيوفر المشروع حوالي 800 فرصة عمل مباشرة و 2500 فرصة عمل غير مباشرة. وفي الإمارات، تم الحصول على شهادة إنتاج أسمنت آبار النفط الذي يستخدم في حماية جدران آبار النفط، وسيتم تسويقه محلياً وخليجياً وعالمياً<sup>(6)</sup>.

**الحديد والصلب:** ساهم النمو الاقتصادي العالمي في تحسن الإنتاج العالمي للصلب الخام حيث ارتفع من حوالي 1.2 مليار طن في عام 2009 إلى حوالي 1.4 مليار طن في عام 2010. ومن المتوقع أن يتجاوز الإنتاج العالمي 1.5 مليار طن في عام 2011. وعلى صعيد إنتاج الدول العربية من الصلب الخام، فتشير البيانات إلى انخفاض إنتاجها خلال

(4) NBK CAPITAL, September 2011.

(5) Global Research Sector-Cement, March 2011.

(6) عالم الأسمنت ومواد البناء – العدد 46، ديسمبر/كانون أول 2011.

النصف الأول من عام 2011 مقارنة بنفس الفترة من عام 2010. ويرجع سبب ذلك إلى الظروف والأوضاع السياسية التي مرت بها بعض الدول وبالأخص ليبيا، حيث توقف إنتاج الصلب الخام في الشركة الليبية للحديد والصلب في الربع الأول من عام 2011<sup>(7)</sup>. وانخفض إنتاج الدول العربية المتوافر لها بيانات للصلب الخام من حوالي 15.7 مليون طن في عام 2010 إلى حوالي 14.6 مليون طن في عام 2011. وعلى صعيد الدول العربية فرادى ولنفس الفترة، فقد ارتفع إنتاج السعودية من حوالي 5.0 مليون طن إلى حوالي 5.3 مليون طن، وإنتاج قطر من حوالي 1.9 مليون طن إلى حوالي 2.0 مليون طن، وبالمقابل انخفض إنتاج مصر من حوالي 6.7 مليون طن إلى حوالي 6.5 مليون طن، الملحق (8/4).

وفي إطار أهم التطورات في صناعة الحديد والصلب، فقد تم زيادة الطاقة الإنتاجية لشركة حديد الإمارات من 488 ألف طن في عام 2009 إلى حوالي 1.3 مليون طن في عام 2010 بعد تشغيل الفرن الكهربائي بكامل طاقته الإنتاجية. وفي عُمان، تعتزم شركة شرق صحار لمصانع الدرفلة زيادة طاقة إنتاج الدرفلة بحلول عام 2013 والمتوقع أن تصل إلى حوالي 600 ألف طن سنوياً. كما يتوقع أن يسهم في تطوير صناعة الحديد في الدول العربية، الاستثمارات التي رصدتها دول مجلس التعاون الخليجي في خططها التنموية لتنفيذ مشروع ربط دول المجلس بخط سكك حديدي يبلغ طوله حوالي 2000 كم.

**الألمنيوم:** استطاعت دول مجلس التعاون الخليجي أن تحوز على مكانة عالمية في تصنيع الألمنيوم، وذلك بسبب توفر مصادر الطاقة والعمالة فيها بتكلفة منخفضة. وتشير بعض المصادر إلى أن الاستثمارات في مصاهر الألمنيوم في تلك الدول بلغت نحو 30 مليار دولار في عام 2010، وأن إنتاج الألمنيوم فيها في عام 2010 مثل حوالي 7 في المائة من الإنتاج العالمي. والجدير بالذكر أن النمو السنوي في إنتاج الألمنيوم في دول مجلس التعاون الخليجي بلغ حوالي 21 في المائة للفترة الممتدة من عام 2007 وحتى عام 2010، وهي تعتبر الأعلى عالمياً تليها الصين التي بلغ النمو السنوي لإنتاج الألمنيوم فيها للفترة ذاتها حوالي 10.1 في المائة. ومن المتوقع أن تزداد الطاقة الإنتاجية للألمنيوم في دول مجلس التعاون الخليجي لتصل إلى حوالي 13 في المائة من الإنتاج العالمي، وذلك بعد تشغيل خطوط إنتاج شركة معادن السعودية في عام 2013 وشركة ألمنيوم الإمارات في عام 2014. ومن المتوقع أن يكون إنتاج الألمنيوم في السعودية الأقل تكلفة، وذلك لتوفر المواد الخام مثل البوكسيت بكميات كبيرة<sup>(8)</sup>.

وعلى صعيد تسويق منتجات الألمنيوم في الأسواق الأوروبية، يعمل المجلس الخليجي للألمنيوم على بناء قنوات اتصال مع الفيدرالية الأوروبية لمستهلكي الألمنيوم وذلك لتخفيض الرسوم المفروضة على الألمنيوم المستورد من قبل دول الاتحاد الأوروبي<sup>(9)</sup>.

(7) الصلب العربي – 2011 - العدد 426 – 427 .

(8) Deloitte-GCC: Tomorrow's Aluminum Power House-December 2011.

(9) Meed Middle East Aluminum 17/3/2012.

### صناعة الأسمدة

تأثرت صناعة الأسمدة بشكل مباشر بالوضع الاقتصادي العالمي، إذ سجلت أسعارها هبوطاً حاداً مع بداية الأزمة الاقتصادية في عام 2008 بعد أن وصلت إلى أعلى مستوى لها في عام 2007. ومع بداية انتعاش الاقتصاد العالمي في عام 2010، بدأت أسعار الأسمدة مثل الأمونيا واليوريا والكبريت بالارتفاع.

تشير بعض التقارير إلى أن الطلب العالمي على الأسمدة النيتروجينية بلغ حوالي 103 مليون طن في عام 2010، أي بمعدل نمو بلغت نسبته حوالي 3.2 في المائة بالمقارنة مع عام 2009<sup>(10)</sup>. كما ارتفع الطلب على الأسمدة الفوسفورية بنسبة حوالي 17.3 في المائة، حيث بلغ حوالي 40.6 مليون طن في عام 2010، وارتفع الطلب على الأسمدة البوتاسية عام 2010 بنسبة 12.5 في المائة بالمقارنة مع العام السابق حيث بلغ حوالي 27 مليون طن. وعلى مستوى الدول العربية، ارتفع الإنتاج الفعلي للأسمدة من حوالي 43.1 مليون طن في عام 2009 إلى حوالي 48.5 مليون طن في عام 2010، كما ارتفعت الصادرات من حوالي 25.5 مليون طن إلى حوالي 28.7 مليون طن لنفس الفترة. وارتفع استهلاك الدول العربية من حوالي 20.9 مليون طن في عام 2009 إلى حوالي 22.1 مليون طن في عام 2010، الملحق (9/4).

ومن جانب آخر، لم يطرأ أي تغيير على نسبة الطاقة الإنتاجية للدول العربية من الأسمدة إلى الطاقة العالمية في عام 2010، إذ بلغت النسبة ذاتها لعام 2009 أي حوالي 12 في المائة. وتشير البيانات إلى ارتفاع سعر الأمونيا في منطقة الشرق الأوسط والتي تضم عدد كبير من الدول العربية بنسبة 37.5 في المائة في عام 2010 مقارنة بمستويات الأسعار السائدة في عام 2009، الملحق (10/4).

ومن أهم تطورات صناعة الأسمدة في الدول العربية، تدشين مصنع شركة قطر للأسمدة الكيماوية في نهاية عام 2011 والذي يعتبر أكبر مشروع للأسمدة في العالم من حيث تكلفة إنشائه وطاقته الإنتاجية لإنتاج الأمونيا واليوريا معاً من موقع واحد. ومن المتوقع أن يبلغ إنتاج ذلك المصنع من الأمونيا حوالي 3.8 مليون طن/سنوياً، ومن اليوريا حوالي 4.3 مليون طن/سنوياً.

### الصناعات الهيدروكربونية

**المصافي والتكرير:** أدت الصعوبات التي واجهتها العديد من الدول والناجمة عن الأزمة الاقتصادية العالمية إلى انخفاض الطاقات العالمية للتقطير الابتدائي للنفط الخام من حوالي 88.23 مليون ب/ي في عام 2010 إلى حوالي 88.05 مليون ب/ي في عام 2011. كما انخفض عدد مصافي النفط العاملة من 662 مصفاة إلى 655 مصفاة، لنفس الفترة. وعلى صعيد الدول العربية، حافظ إجمالي طاقات عمليات التقطير الابتدائي في عام 2011 على مستواه في عام 2010 والبالغ

(10) Current World Fertilizer, FAO 2011, Trends and Outlook.



حوالي 7.83 مليون ب/ي على الرغم من انخفاض عدد مصافي النفط العاملة من 64 مصفاة في عام 2010 إلى 62 مصفاة في عام 2011. وحازت السعودية على أكبر نسبة لطاقات عمليات التقطير الابتدائي من إجمالي طاقات التقطير الابتدائي في الدول العربية والتي بلغت حوالي 26.7 في المائة تليها الكويت بنسبة 11.9 في المائة والعراق بنسبة 10.8 في المائة، الملحق (11/4).

وعلى صعيد أهم التطورات في المصافي القائمة في الدول العربية، هنالك توجه في عدة دول عربية نحو إضافة طاقات تحويلية وعمليات معالجة هيدروجينية جديدة لمواجهة الطلب المتنامي على المقطرات الوسطى والخفيفة وتحسين مواصفات المنتجات لتلبية متطلبات التشريعات البيئية الخاصة بإنتاج الوقود النظيف. أما فيما يخص التطورات في إنشاء مصافي جديدة، فهناك عدد من المشاريع، منها ما هو قيد الدراسة ومنها ما هو في مرحلة إعداد التصاميم الهندسية. وبالنسبة للمشاريع في مرحلة الإنشاء، فجارى العمل لإنشاء مصفاة جديدة في الإمارات بطاقة تكرير تبلغ حوالي 417 ألف ب/ي. وفي السعودية هنالك مشروعين قيد الإنشاء، مشروع ينبع والذي تبلغ طاقة تكرير النفط فيه حوالي 400 ألف برميل في اليوم، ومشروع الجبيل والذي تبلغ طاقة التكرير فيه حوالي 400 ألف برميل في اليوم.

**الصناعات البتروكيمياوية:** بلغت نسبة الزيادة في الطاقة الإنتاجية للإيثلين على المستوى العالمي حوالي 6 في المائة في عام 2010، إذ ارتفعت الطاقة الإنتاجية من حوالي 129.7 مليون طن في عام 2009 إلى حوالي 138.5 مليون طن في عام 2010، وذلك نتيجة لتشغيل ثمانية مصانع جديدة في كل من الصين، والسعودية، وتايلاند، وقطر، بالإضافة إلى تشغيل خطوط إنتاج جديدة في أحد المصانع القائمة في الصين. وبلغت حصة دول آسيا من تلك الزيادة في عام 2010 حوالي 4.8 مليون طن في حين أن حصة الدول العربية بلغت حوالي 4.0 مليون طن. ونتيجة للزيادة في الطاقة الإنتاجية في السعودية وقطر، ارتفعت نسبة الطاقة الإنتاجية لدول الشرق الأوسط من الطاقة الإنتاجية على المستوى العالمي من حوالي 13.7 في المائة في عام 2009 إلى حوالي 15.6 في المائة في عام 2010. وتعود الزيادة في الطاقة الإنتاجية للإيثلين إلى الارتفاع في الطلب على الإيثلين خاصة في الصين والهند حيث يتوقع الخبراء بأن يستمر النمو في الطلب على الإيثلين في دول آسيا.

ومن أهم التطورات في مجال صناعة الإيثلين في الدول العربية، تشغيل مصنعين جديدين في منطقة الجبيل الصناعية في السعودية بطاقة إنتاجية تبلغ حوالي 2.65 مليون طن/سنوياً، وفي قطر بدأ تشغيل وحدة إنتاج إيثلين جديدة في منطقة رأس لفان الصناعية تبلغ طاقتها حوالي 1.3 مليون طن/سنوياً.

**صناعة الغاز:** ارتفعت حصة صادرات دول الشرق الأوسط من الغاز الطبيعي بنوعيه من حوالي 129 مليار متر مكعب في عام 2010، وهي تمثل نسبة حوالي 13.1 في المائة من الصادرات العالمية التي بلغت 986.1 مليار متر مكعب، إلى حوالي 158.7 مليار متر مكعب في عام 2011، والتي تمثل حوالي 15.4 في المائة من الصادرات العالمية التي بلغت 1025.4 مليار متر مكعب. وبذلك احتلت دول الشرق الأوسط المرتبة الثانية بعد دول أوروبا وروسيا في

قائمة الدول المصدرة للغاز الطبيعي. والجدير بالذكر أن نسبة الزيادة في صادرات دول الشرق الأوسط ما بين عامي 2010 و2011 كانت الأعلى إذ بلغت حوالي 29.7 في المائة تليها دول الاتحاد السوفيتي سابقاً بنسبة حوالي 11.6 في المائة.

بلغت نسبة صادرات دول الشرق الأوسط للغاز الطبيعي عبر الأنابيب في عام 2011 حوالي 4.1 في المائة من إجمالي صادرات العالم البالغة 694.6 مليار متر مكعب، وتصدرت دول أوروبا وروسيا قائمة الدول المصدرة للغاز الطبيعي عبر الأنابيب حيث بلغت نسبة صادراتها حوالي 57 في المائة لنفس الفترة. ومن جانب آخر، تصدرت دول الشرق الأوسط قائمة الدول المصدرة للغاز الطبيعي المسال إذ بلغت نسبتها حوالي 39.4 في المائة من إجمالي صادرات العالم من الغاز الطبيعي المسال والتي وصلت إلى 330.8 مليار متر مكعب، تليها دول آسيا بنسبة حوالي 29.6 في المائة. ويعود السبب في ارتفاع صادرات دول الشرق الأوسط من الغاز الطبيعي المسال إلى زيادة صادرات قطر من الغاز الطبيعي المسال والتي بلغت نسبتها حوالي 34.8 في المائة في عام 2011.

وفي مجال استهلاك الغاز الطبيعي، ارتفع استهلاك دول الشرق الأوسط من حوالي 377.3 مليار متر مكعب في عام 2010 إلى حوالي 403.1 مليار متر مكعب في عام 2011، أي بنسبة حوالي 6.8 في المائة، في حين أن نسبة تلك الزيادة في دول آسيا بلغت حوالي 5.8 في المائة.

وعلى صعيد أهم التطورات في مجال صناعة الغاز في الدول العربية، بدأت السعودية في استخراج غاز غير مصاحب من خمسة آبار في حقل كاران بطاقة إنتاجية تصل إلى حوالي 120 مليون قدم مكعب يومياً للبتن. ومن المتوقع أن تصل الطاقة الإنتاجية الإجمالية بعد الانتهاء من عمليات التطوير إلى حوالي 1.8 مليار قدم مكعب يومياً بحلول عام 2013. وسيتم استخدام الغاز المنتج في تلبية الطلب المتزايد على الكهرباء بالإضافة إلى استخدامه في الصناعات البتروكيمياوية. ومن ناحية أخرى، تركز قطر على تنفيذ مشاريع لتسييل الغاز وتعزيز أسطولها لنقل الغاز المسال إلى دول أوروبا وآسيا. وفي مصر تم الانتهاء من تنفيذ وتشغيل المرحلة الثانية من مشروع مجمع الغازات الطبيعية بالعامرية والذي يهدف إلى معالجة الغاز الطبيعي المنتج بالصحراء الغربية لاستخلاص البوتاجاز والمشتقات الغازية ذات القيمة الاقتصادية المرتفعة.

### صناعة السكر

يعتبر السكر من المواد الغذائية الأساسية ويستهلك من مختلف الطبقات الاجتماعية، لذلك فإن صناعة السكر تتميز بكونها الداعم للأمن الغذائي في العالم. ويستخرج السكر من مصدرين هما البنجر وقصب السكر. ومع أن الأراضي الزراعية والمناخ الملائم والموارد الأساسية لصناعة السكر متوفرة في العديد من الدول العربية، إلا أن بيانات عام 2010 تدل على أن الدول العربية أنتجت فقط حوالي 3.2 مليون طن من السكر في حين أنها استهلكت حوالي 11.8

مليون طن، وتم تغطية العجز من الاستيراد الذي بلغ حوالي 11.2 مليون طن في عام 2010. وتعتبر مصر أكثر دولة مستهلكة للسكر تليها السودان والجزائر والمغرب والسعودية، حيث بلغ استهلاك السكر في هذه الدول في عام 2010 حوالي 2.9 مليون طن و1.2 مليون طن و1.2 مليون طن و1.2 مليون طن و1.1 مليون طن على التوالي. كما يتضح من البيانات بأن المغرب هي الدولة الوحيدة التي يشمل استيرادها السكر الخام فقط وذلك لامتلاكها مصانع تكرير السكر الخام، ومصانع لإنتاج السكر من الإنتاج المحلي من البنجر وقصب السكر، الملحق (12/4).

وعلى صعيد أهم التطورات في صناعة السكر في الدول العربية، فإنه جاري العمل على تنفيذ مشروع سكر النيل الأبيض في السودان والمتوقع أن ينتج حوالي 450 ألف طن من السكر سنوياً و60 مليون لتر/سنوياً من الإيثانول و104 ميغاواط من الكهرباء، ويتم ذلك باستغلال الإنتاج المحلي من قصب السكر.

### سبل تطوير القطاع الصناعي

يعاني قطاع الصناعات التحويلية العربية من ضعف في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، والدليل على ذلك أن نسبة تلك المساهمة لم تتعدى 10 في المائة خلال الخمس سنوات الماضية في حين أنها تتعدى 34 في المائة في الصين و25 في المائة في سنغافورة. ويعزى ذلك إلى الصعوبات والمعوقات التي تواجهها الصناعات التحويلية في الدول العربية<sup>(11)</sup>.

ومن أهم المعوقات التي تواجهها الشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، صعوبة الحصول على التمويل المناسب وذلك بسبب ضعف الضمانات المتوفرة لديها مما ينتج عنه اعتماد تلك الشركات على مواردها الخاصة والعائلية. لذلك، فإن مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعتبر محدودة في الكثير من الدول العربية.

ويعتبر تراجع مستويات الاستثمار في تطوير قدرات القطاع الصناعي في مجال البحث والتطوير من المعوقات الأساسية لصادرات الصناعة العربية، إذ أن 95 في المائة من الصادرات لدى الدول العربية هي ضعيفة أو متوسطة الاستعمال للتكنولوجيا. كما أن دور مؤسسات البحث العلمي في تطوير قطاع الصناعات التحويلية محدود في ظل غياب استراتيجيات للعلوم والتكنولوجيا في عدد من الدول العربية، بالإضافة إلى انخفاض مستويات الدعم الحكومي لمؤسسات البحث والتطوير. كما أن النقص في توفر الكوادر البشرية المؤهلة يعتبر عائق آخر لتطوير قطاع الصناعات التحويلية، حيث أن عدم الاهتمام بالاستثمار في العنصر البشري بطريقة ملائمة يؤدي إلى نقص في الخبرات الفنية والتكنولوجية والإبداعية.

(11) المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين - التقرير الصناعي العربي 2009 - 2010.

وتواجه المنتجات العربية عدة صعوبات في اختراق أسواق عربية ودولية. ويعود ذلك إلى قلة الخبرة في دراسة تلك الأسواق بصورة مستفيضة، بالإضافة إلى عدم الاستعانة بالموصفات والمقاييس العالمية خلال مرحلة التصنيع لتسهيل تقبل الأسواق العالمية لمنتجات الصناعات التحويلية العربية. وتعاني الصادرات العربية من ضعف الخدمات اللوجيستية في مجال التجارة وارتفاع تكاليف النقل، بالإضافة إلى الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة على الصادرات.

يتضح من خلال الطرح المقدم أن تطوير القطاع الصناعي العربي يعتمد على حلول شاملة وجذرية لتذليل الصعوبات والمعوقات المذكورة أعلاه والتي تؤثر سلباً على مساهمة الصادرات العربية من الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي.

### التعاون الصناعي العربي وأفاق تطويره

برزت أهمية تفعيل سبل التعاون بين الدول العربية في مجال التعاون الصناعي لتحقيق التكامل بينها في ظل وحدة الهدف ووضوح الرؤية لأهمية القطاع الصناعي. فعلى مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، اتفقت الدول الأعضاء على توسيع وتدعيم الروابط الصناعية بينها على أسس متينة وتوحيد سياستها الصناعية وذلك من خلال عدة محاور أهمها ما يلي:

- 1- إقامة قاعدة ونظام معلومات لجمع وتبويب وتحليل المعلومات عن القطاعات الصناعية المختلفة، وتوحيد المصطلحات الصناعية.
- 2- توحيد المواصفات القياسية للمنتجات الصناعية والمواد الوسيطة.
- 3- التعاون في مجال التدريب المهني وتبادل الخبرات التخصصية.
- 4- التعاون في مجال البحث والتطوير والتكنولوجيا.
- 5- السعي لتحقيق التكامل الاقتصادي.

ومن جانب آخر، وافقت كل من مصر والأردن والمغرب وقطر من حيث المبدأ على الاشتراك في الشبكة العربية لنقل وتوطين التكنولوجيا، بهدف تطوير الإنتاج الصناعي العربي وزيادة قدرته التنافسية في الأسواق العالمية، وفتح قنوات الاتصال بين البحوث والتطبيقات الصناعية، وتعزيز المهارات الفنية والتقنية وتدريب الكوادر الصناعية، ونقل وتوطين تكنولوجيا الصناعات الحديثة والمتطورة، وتبادل الخبرات الفنية والتكنولوجية، وتسويق المنتجات الصناعية بين الأعضاء في الشبكة لدعم التكامل الصناعي.

### تنافسية الصناعات التحويلية العربية

نظراً لصعوبة قياس تنافسية الصناعة التحويلية، يتم عادة استخدام مجموعة من المؤشرات لتحديد الاتجاه العام لتنافسيته. وتعتبر الإنتاجية والتكلفة والحجم والحصة من السوق العالمية من أهم المعايير المستخدمة في قياس تنافسية

الصناعة التحويلية. من هذا المنطلق، ونظراً لندرة البيانات الخاصة بالدول العربية، سيتم فيما يلي التطرق إلى مدى تنافسية صادرات الصناعة التحويلية للدول العربية بالاستناد إلى المؤشرات الخاصة بحجم هذه الصناعة وصادراتها، وأداء بعض منتجاتها في السوق العالمية.

**توزيع القيمة المضافة للصناعة التحويلية في العالم:** يلاحظ من توزيع القيمة المضافة للصناعة التحويلية عبر العالم أن نسبة مساهمة مجموع الدول الصناعية في إجمالي ناتج الصناعات التحويلية العالمي. تراجعت بشكل ملحوظ خلال السنوات الخمس الماضية، إذ انخفضت من حوالي 73.4 في المائة في عام 2007 إلى حوالي 65.9 في المائة في عام 2011. فقد انخفضت نسبة مساهمة دول أمريكا الشمالية من حوالي 27.2 في المائة في عام 2007 إلى حوالي 24.9 في المائة في عام 2011، كما انخفضت نسبة مساهمة كل من دول أوروبا ودول شرق آسيا من حوالي 23.7 في المائة إلى حوالي 20.9 في المائة، ومن حوالي 19.5 في المائة إلى حوالي 17.1 في المائة، على التوالي، خلال تلك الفترة. وفي المقابل، ارتفعت نسبة مساهمة مجموع الدول النامية من حوالي 26.6 في المائة في عام 2007 إلى حوالي 34.1 في المائة في عام 2011. فقد شهدت تلك النسبة ارتفاعاً سنوياً لدول آسيا وأهمها الصين من حوالي 19.0 في المائة في عام 2007 إلى حوالي 25.9 في المائة في عام 2011، مع ارتفاع طفيف لدول أمريكا اللاتينية واستقرار لدول أفريقيا خلال الفترة ذاتها، الجدول رقم (2).

**الجدول رقم (2)**  
**التوزيع العالمي للقيمة المضافة للصناعة التحويلية**  
**خلال الفترة 2011-2007**

(نسبة مئوية)										
السنة	الدول الصناعية					الدول النامية				
	أمريكا الشمالية	أوروبا	شرق آسيا	دول أخرى	المجموع	أمريكا اللاتينية	آسيا	أفريقيا	دول أخرى	المجموع
2007	27.2	23.7	19.5	3.0	73.4	5.5	19.0	0.9	1.2	26.6
2008	26.3	23.1	19.2	3.1	71.7	5.7	20.5	1.0	1.1	28.3
*2009	26.1	21.9	17.4	3.1	68.5	5.8	23.4	1.1	1.2	31.5
**2010	25.5	21.1	17.9	3.0	67.5	5.8	24.5	1.0	1.2	32.5
**2011	24.9	20.9	17.1	3.0	65.9	5.9	25.9	1.0	1.3	34.1

\* بيانات أولية. \*\* تقديرات.

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الصناعية 2012.

**مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي:** بلغ متوسط نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي، خلال الفترة 2007 – 2009، حوالي 14.4 في المائة بالنسبة لمجموعة الدول الصناعية، وحوالي 20.2 في المائة بالنسبة لمجموعة الدول النامية بما فيها الدول العربية، بينما لم يشكل إلا حوالي 9.0 في المائة بالنسبة لمجموعة الدول العربية خلال الفترة ذاتها. وقد شهدت تلك النسبة تراجعاً طفيفاً بالنسبة لدول أمريكا الشمالية في عام 2008 مقارنة بعام 2007، قبل أن تستقر عند ذلك المستوى في عام 2009، بينما شهدت تراجعاً ملموساً بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي وخاصة بين عامي 2008 و2009. وقد ارتفعت تلك النسبة بشكل

ملحوظ بالنسبة للدول النامية في عام 2009 مقارنة بالسنتين السابقتين، كما تحسنت بالنسبة للدول العربية في عام 2009 مقارنة بعام 2008، حيث ارتفعت من حوالي 8.3 في المائة إلى حوالي 9.5 في المائة، الجدول رقم (3).

**الجدول رقم (3)**  
**مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لمجموعات من الدول (2009-2007)**

(نسبة مئوية)		الدول الصناعية				السنة
الدول العربية	الدول النامية	مجموعة الدول الصناعية	شرق آسيا	الاتحاد الأوروبي	أمريكا الشمالية	
8.8	19.9	15.0	21.8	15.3	12.5	2007
8.3	19.9	14.6	20.7	14.8	12.4	2008
9.5	20.9	13.6	18.6	13.1	12.4	*2009

\* بيانات أولية.  
المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الصناعية 2012.

**صادرات الصناعة التحويلية:** شكلت صادرات الصناعة التحويلية في العالم حوالي 67.1 في المائة من إجمالي صادرات العالم في عام 2010، ووصلت نسبتها إلى حوالي 79.4 في المائة بالنسبة لمنطقة آسيا و 76.4 في المائة بالنسبة لأوروبا و 68.8 في المائة بالنسبة لأمريكا الشمالية، بينما لم تبلغ إلا حوالي 22.0 في المائة بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط و 18.6 في المائة بالنسبة لأفريقيا، خلال ذلك العام. ويلاحظ أن صادرات الصناعة التحويلية قد ارتفعت بشكل ملحوظ في مختلف مناطق العالم في عام 2010، بعد الانخفاض الكبير الذي شهدته في عام 2009 نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية. وقد تراوحت نسبة ذلك الارتفاع بين حوالي 11 في المائة في أوروبا وحوالي 30 في المائة في كل من آسيا والشرق الأوسط، الجدول رقم (4).

**الجدول رقم (4)**  
**صادرات الصناعة التحويلية لمجموعات من الدول**

(نسب مئوية)						
الشرق الأوسط	آسيا	أفريقيا	أوروبا	أمريكا الشمالية	العالم	
22.0	79.4	18.6	76.4	68.8	67.1	النسبة من إجمالي الصادرات خلال عام 2010
16	10	8	4	4	6	معدل النمو خلال الفترة 2010-2005
14-	17-	24-	22-	19-	20-	معدل النمو عام 2009
30	30	25	11	20	20	معدل النمو عام 2010

المصدر: منظمة التجارة العالمية، إحصاءات التجارة الدولية 2011.

وبلغت صادرات الصناعة التحويلية لثلاث عشرة دولة عربية حوالي 70.7 مليار دولار في عام 2009 وشكلت حوالي 10.2 في المائة من إجمالي صادرات تلك الدول في عام 2009. وتأتي السعودية في المرتبة الأولى من حيث قيمة تلك الصادرات إذ بلغت صادراتها حوالي 15.4 مليار دولار، أي ما يعادل حوالي 21.8 في المائة من إجمالي صادرات

الصناعة التحويلية للمجموعة، تليها تونس بحوالي 10.8 مليار دولار ثم المغرب بحوالي 9.0 مليار دولار. أما من حيث أهمية صادرات الصناعة التحويلية في إجمالي صادرات الدول المشمولة في المجموعة، فتصدر تونس المجموعة، إذ شكلت تلك الصادرات حوالي 75.0 في المائة من إجمالي صادراتها، تليها الأردن بحوالي 73.0 في المائة ثم لبنان بحوالي 72.0 في المائة، الملحق (13/4).

**تنافسية منتجات الصناعة التحويلية للدول العربية:** استناداً إلى البيانات المتوفرة حول تجارة بعض منتجات الصناعة التحويلية للدول العربية للفترة 2009 – 2010، يمكن استقصاء مدى تنافسية تلك المنتجات باستخدام مؤشر نسبة صافي تجارة الدولة في منتج معين إلى إجمالي تجارة الدولة في هذا المنتج. وإذا كان المؤشر موجب، فإنه يشير إلى أن الدولة المعنية تتميز بتنافسية في ذلك المنتج. ويتبين من المؤشرات أن أربع عشرة دولة عربية تتميز بتنافسية في منتجات صناعية تشمل الزيوت والشحوم، والكيماويات، والمنتجات الصيدلانية، والمنتجات البلاستيكية، والأسمدة، والملابس والمنتجات الجلدية، والمنتجات الأسمنتية ومنتجات الألمنيوم، الملحق (14/4).

إضافة إلى المؤشر المذكور أعلاه، يمكن استخدام مؤشر الميزة النسبية، المعروف بمؤشر التخصص لبالصا (Balassa)، للنظر في مدى تنافسية منتجات الصناعة التحويلية للدول العربية. ويعادل المؤشر قسمة صادرات البلد من منتج معين إلى إجمالي صادرات البلد، على صادرات العالم من ذلك المنتج إلى إجمالي صادرات العالم. وعندما يكون المؤشر أعلى من 1، فيدل على أن للدولة ميزة نسبية في صادرات ذلك المنتج. وتشير بيانات عام 2010، أن لبعض الدول العربية ميزة نسبية في عدد من المنتجات الصناعية، وهي الأسمدة في الأردن والمغرب وتونس، والمنسوجات والملابس الجاهزة في تونس والمغرب والأردن، والكيماويات غير العضوية في المغرب وتونس والأردن، والملح والكبريت في المغرب والأردن وسورية، وصناعة الأسماك في موريتانيا والمغرب واليمن، والألمنيوم في البحرين والإمارات، ومنتجات الحديد الخام في البحرين وموريتانيا، والجلود في جيبوتي وسورية، الجدول رقم (5).

**الجدول رقم (5)**  
**مؤشر التخصص الدولي لمنتجات الصناعة التحويلية للدول العربية**  
**(2010)**

الدولة وقيمة المؤشر	المنتج
الأردن: 44.1، المغرب: 25.1، تونس: 14.1	الأسمدة
تونس: 12.3، المغرب: 11.0، الأردن: 9.3	المنسوجات والملابس الجاهزة
المغرب: 13.8، تونس: 6.0، الأردن: 6.0	الكيماويات غير العضوية
المغرب: 27.5، الأردن: 23.6، سورية: 12.3	الملح والكبريت
موريتانيا: 65.6، المغرب: 8.2، اليمن: 5.0	صناعة الأسماك
البحرين: 40.9، الإمارات: 2.3	الألمنيوم
البحرين: 21.0، موريتانيا: 15.8	منتجات الحديد الخام
جيبوتي: 14.3، سورية: 4.1	الجلود

المصدر: International Trade Center, UNCTAD/WTO

ونظراً للطبيعة الديناميكية للتنافسية، تجدر الإشارة إلى أن قيمة مؤشر بلاصا شهدت تغيرات ملحوظة بين عامي 2009 و 2010 بالنسبة لمنتجات عدد من الدول العربية. فبالاطلاع على قيم ذلك المؤشر الواردة في المصدر المذكور سابقاً، يمكن ذكر الانخفاض الكبير لقيمة المؤشر بالنسبة لمنتجات الحديد الخام في موريتانيا من 63.5 في عام 2009 إلى 15.8 في عام 2010، وبالنسبة للجلود في جيبوتي من 28.4 إلى 14.3 خلال الفترة ذاتها. ويشير ذلك إلى تراجع درجة التنافسية في منتج الحديد في موريتانيا وفي منتج الجلود في جيبوتي. ومن جهة أخرى، حصل تحسن مهم في درجة تنافسية منتجات بعض الدول العربية خلال تلك الفترة. فاستناداً إلى المصدر ذاته، يمكن ذكر الارتفاع الكبير لقيمة مؤشر بلاصا بالنسبة للأسمدة في المغرب من 15.2 في عام 2009 إلى 25.1 في عام 2010، وبالنسبة للألمنيوم في البحرين من 30.8 إلى 40.9 خلال الفترة ذاتها.